

رواسب أمنية

بقلم سمير قصير

النهار ٢٠٠١/٨/١٠

لأجل الاصاله، يفضل ان تروى الحكاية العائده الى بدايات حكم حزب البعث باللهجة العراقية. لكن، بعد لا مقررات مجلس الوزراء مساء امس، يجوز ايضاً التدرّب عليها باللهجة اللبنانية. تقول الحكاية: "واحد ماشي في شوارع بغداد، بباع (يلتفت) يمين، بباع يسار. هاه! داسوس (جاسوس)! مسكوه، ضربوه، قتلوه، سحلوه، وغدّ باشير محاكمته.

سأل السامع: ويش تهمة؟ قالوا: شيوعي وعنده رواسب نازية!"

كان راوي الحكاية قبل ايام يقصد بها تصوير عملية عسكرية النظام العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ولكن لم يرغب عنه، وهو واحد من كبار اهل السياسة في لبنان، ان ثمة من قرر التعويض عن عقود من التأخر اللبناني في مجال سحق الحريات وخرق حقوق الانسان وفرض الرأي الواحد، ربما عملاً بواجب التلازم والتنسيق والتكامل...

حتى مساء امس، كان يمكن التساؤل حول مدى ضلوع سلطة الوصاية السورية في قرار الانقضاض على الصحة السياسية في البلاد التي عبرت عنها خير تعبير مصالحة الجبل. غير ان فشل معارضي المعالجة الامنية داخل الحكومة في فرض تراجع علني عن الاجراءات القمعية الفجائية المتخذة في الايام الاخيرة، لا يترك مجالاً للشك: قد تكون دمشق راغبة في "ضبضة" الفضيحة التي تسبب بها حجم الاعتقالات، لكنها لا تريد رفع الغطاء عن اصحاب "المشروع الامني" واعطاء حرية تصرف كاملة لدعاة "المشروع السياسي". وكأنها تقول لهؤلاء ان لا مشروع سياسياً متكامل غير ما تمليه عليهم المصلحة الشقيقة. ولعلمهم قد ادركوا الآن ان حرية التصرف كحرية الاوطان، تؤخذ ولا تعطى، وقد كانت امامهم فرصة لأخذها، فلا عذر لديهم إن بدوها. لم تبدد الفرصة كلياً بعد، ذلك ان لقرارات مجلس الوزراء تحمل وجهاً ايجابياً رغم كل شيء. فاذا كانت السلطة التنفيذية قد تقاعست عن اتخاذ اجراءات ضد تفرد الاجهزة، فانها في المقابل لم تتبن اختراع "المؤامرة التقسيمية"، مما نفه موقف الوزير الذي تحجج بهذه النظرية، ناهيك بالابواق السياسية والاعلامية التي سارعت في الترويج لها. كما يلاحظ في السياق نفسه ان الحكومة احجمت، على ما يبدو، عن ملاحقة محطة "ام. تي. في"، وهي الملاحقة التي تبرعت بالتهيئة لها دائرة الامن المرئي والمسموع المسماة مجلساً وطنياً للاعلام. لكن الفرصة لن تدوم طويلاً، بالافتراض انها لا تزال قائمة، والعبرة في الخطوات التي ستترجم بنود التسوية، وخصوصاً ما تعلق منها بتأكيد ضرورة خضوع الاجهزة الامنية الى السلطة السياسية. فاذا استطاع رئيس الحكومة في الساعات المقبلة ان يطمئن المواطنين الى حقيقة هذا الخضوع، عبر تخلية المعتقلين والتحكم بالفلتان الامني، وقد شاهدنا صوراً عنه امام قصر العدل لا تشرف وزارة الداخلية، ودون ان ينسى وضع حد للتصت على مخابراته هو - اذا استطاع رئيس الحكومة ان يفعل ذلك، فسيكون قد خطا خطوة مهمة في اتجاه تأكيد مشروعه السياسي. اما اذا تخلف عن هذا الواجب مرة اخرى، واياً يكن السبب، فما عليه الا ان يتأمل في الحكاية البغدادية العائده الى بدايات حكم البعث، لانه قد يسمع الكثير من التوبيعات عليها، و"التهم" جاهزة سلفاً: قواتي عنده رواسب عونية، اشتراكي عنده رواسب قواتية، ديموقراطي عنده رواسب ميليشياوية، او بكل بساطة تقسمي عنده رواسب حريرية. لا حاجة للكثير من الخيال لتصور التركيبات الممكنة، يكفي رئيس الحكومة ان ينصت لبعض وزراءه.